دور حوكمة المؤسسات في السيطرة على الفساد الإداري من وجهة نظر العاملين شركتي ليبيا للتأمين – الثقة للتأمين

أ. عزالدين محمد رحاب [1] أ. خالد مصطفى بن جمعة [2]

مستخلص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تشكله عملية تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات في السيطرة على الفساد الإداري وذلك من خلال تسليط الضوء على قواعد حوكمة المؤسسات : المفاهيم , الأهمية , المحددات , إضافة إلى التعرض لمفهوم الفساد الإداري والأسباب والأنواع وآلية المكافحة وطرق العلاج ، حيث تتبلور مشكلة الدراسة حول دور حوكمة المؤسسات في السيطرة على الفساد الإداري في شركتي ليبيا للتأمين – الثقة للتأمين ، وتقوم هذه الدراسة على اختبار فرضية رئيسية مفادها : وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين حوكمة المؤسسات وبين السيطرة على الفساد الإداري. من خلال الاقتصار على دراسة بعض أبعاد الحوكمة وهي (الرقابة الداخلية و الإفصاح والشفافية) ومدى علاقتهما بالسيطرة على الفساد والحد منه، وقد تم اتباع المنهج الوصفي والتحليلي والذي يعد أنسب المناهج المتبعة لمثل هذه الدراسات, و قد استهدفت الدراسة شركتين تعملان في مجال الخدمات التأمينية وهما شركة ليبيا للتامين الخمس وشركة الثقة للتامين طرابلس حيث بلغ حجم مجتمع الدراسة (151) موظف وكان حجم العينة (77) مفردة ، وقد تم تجميع البيانات عن طريق أداة الدراسة وهي الاستبانه والتي تم تحليلها باستخدام حزمة البرامج الإحصائية spss ، ومنه توصلت الدراسة الى وجود علاقة ارتباط طردية بين أبعاد الحوكمة والمتمثلة في (الرقابة الداخلية والإفصاح والشفافية في السيطرة على الفساد الإداري ، وأوصت الدراسة بضرورة زيادة الاهتمام من قبل شركات التامين بالمداخل الحديثة لمحاربة الفساد ومنها الحوكمة. وتوجيه المزيد من الاهتمام فيما يتعلق بالشفافية والإفصاح كمدخل من مداخل محاربة الفساد.

الكلمات المفتاحية :حوكمة المؤسسات , الفساد الإداري والمالي .

[1] محاضر كلية الاقتصاد والتجارة جامعة المرقب amr70048@gmail.com

[2] محاضر كلية الاقتصاد والتجارة جامعة المرقب khledjoma@gmail.com

1- الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة:

تُعد حوكمة المؤسسات من الموضوعات المهمة لكافة الشركات والمؤسسات سواء المحلية منها والعالمية لاسيما في الوقت الراهن ، إذ أن الأزمات المالية والإدارية التي يعاني بسببها الاقتصاد على مستوى العالم جعلت مفهوم حوكمة الشركات في أولويات اهتماماتها.

إن ظاهرة الفساد الإداري قديمة ومتجذرة وفي كل المجتمعات فظهورها مرتبط برغبة الإنسان في الحصول على مكاسب مادية أو معنوية بشتى الطرق.

وقد عملت الكثير من المجتمعات الحديثة للتخلص من الفساد الإداري لأنه يقف عائقًا أمام تقدم وتطور تلك المجتمعات (مصطفى مليطان ، 2017).

إن أنظمة وقوانين الحوكمة في العالم تركز على الحد من استخدام السلطة الإدارية في مصالح لا تخدم المنظمات وتحقق لها أهدافها ، وتعمل على جعل أداء مجالس الإدارة فيها أكثر فاعلية ومن ناحية أخرى تعزيز الرقابة الداخلية ومتابعة تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات وتحديد المهام والأدوار والصلاحيات لكل الأطراف المكونة لهذه المؤسسات من مساهمين ومجلس إدارة والإدارة التنفيذية وأصحاب المصالح إضافة إلى جانب هام وهو تأكيد أهمية الشفافية والإفصاح .

إن مفهوم حوكمة المؤسسات يُعد أسلوب ومنهج إصلاحي إضافة لكونه آلية عمل جديدة من شانها ترسيخ النزاهة في المعاملات المالية بوضع محددات من شانها أن تساهم في الحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي الذي استشرى في الكثير من المؤسسات الأمر الذي كان وراء ضعف وانهيار تلك المؤسسات.**(الباوندي ، 2016)**

من هنا فان هذه الدراسة جاءت لتسليط الضوء على حوكمة المؤسسات والفساد الإداري ، كمحاولة للتركيز حول هذا الموضوع في جوانب تُعد إضافة علمية حسب رأي الباحثين من منظور إداري .

2.1 مشكلة الدراسة:

يرتبط مفهوم حوكمة المؤسسات بالاتجاه نحو السيطرة على الفساد الإداري بغية الوصول إلى مستوى أداء المهام بالصورة التي تعزز مكانة هذه المؤسسات.

إن تطبيق حوكمة المؤسسات أضحت من الاستراتيجيات الهامة التي تعتمد عليها العديد من الدول من أجل مواجهة والسيطرة على الفساد الإداري في كافة الشركات والمؤسسات على اختلاف أحجامها ومهامها وأنواعها ، وذلك من خلال الاعتماد على أدوات فاعلة والتي لها أثر بالغ في هذا

الصدد ، ومن هذه الأدوات تدعيم عنصر الشفافية وتقوية العنصر الرقابي الداخلي بغية تحسين وتطوير أداء تلك المنظمات من جهة والقضاء على الفساد من جهة أخرى.

وقد أجريت عدد من الدراسات والتي أكدت على الأهمية التي تمتلكها حوكمة المؤسسات ودورها في السيطرة على الفساد الإداري.

ولعل أبرز هذه الدراسات في دراسة الباوندي 2016 التي أجريت على الشركة الأهلية للإسمنت المساهمة التي أظهرت أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق قواعد الحوكمة وبين مكافحة الفساد الإداري والمالي، أما دراسة الشواورة 2009 المعنونة بقواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في الشركات المساهمة العامة الأردنية وخلصت إلى أن هناك دور كبير ومهم لحوكمة الشركات في الحد وتقليص حجم التنازع ومستوى التضارب في الأهداف لمختلف الأطراف ذوي العلاقة، ولعل هذا ما قاد الباحثين إلى تبني فكرة البحث ودراسة العلاقة بين حوكمة المؤسسات والدور الذي تلعبه في السيطرة على الفساد الإداري في شركتي ليبيا للتأمين والثقة للتأمين.

عليه فان مشكلة الدراسة تتمثل في التساؤل الرئيس التالي:

إلى أي مدى يمكن أن تساهم حوكمة المؤسسات في الحد من ظاهرة الفساد الإداري.

تساؤلات الدراسة:

1. ما دور الشفافية والإفصاح في الحد من الفساد الإداري.
2. ما دور الرقابة الإدارية في الحد من الفساد الإداري

3.1 فرضيات الدراسة:

استناداً على مشكلة الدراسة تم صياغة الفرضية الرئيسة كالآتي:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين حوكمة المؤسسات والسيطرة على الفساد في المنظمات قيد الدراسة. ويتفرع من الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية :

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05)بين الرقابة الداخلية وبين الفساد بالمؤسسات قيد الدراسة.
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين الإفصاح والشفافية وبين الفساد بالمؤسسات قيد الدراسة.

4.1 انموذج الدراسة :

يعرض نموذج الدراسة الأبعاد الأساسية لمتغيرات الدراسة، حيث قام الباحثان بإعداد النموذج والذي يوضح أهم أبعاد متغيري الدراسة (المتغير المستقل والمتغير التابع) .

الشكل رقم (1) انموذج الدراسة

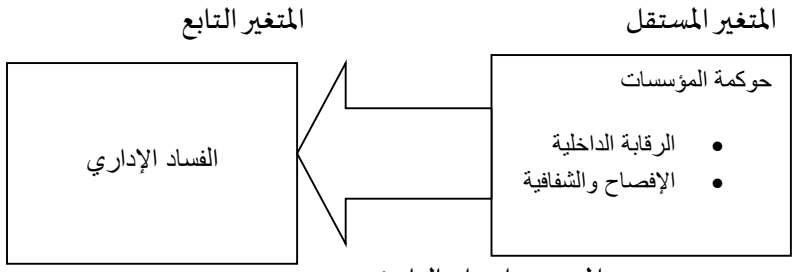

المصدر: إعداد الباحثين

5.1 أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الأساسي في التعرف على دور حوكمة المؤسسات في السيطرة على الفساد ، من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية :

1. التعرف على واقع تطبيق حوكمة المؤسسات وفق أبعاد الدراسة.
2. الوقوف على مظاهر الفساد الإداري التي تعاني منها المؤسسات
3. اكتشاف العلاقة بين حوكمة المؤسسات والفساد.

6.1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية :

1- تستمد هذه الدراسة أهميتها كونها من الدراسات التي تهتم بموضوع حديث نسبيًا في مجال حوكمة المؤسسات والسيطرة على الفساد.

2- تكتسب هذه الدراسة أهميتها من الأهمية التي تمثلها شركات التأمين وحيث ارتباط الأفراد والمؤسسات بها وحاجة المجتمع بشكل عام إليها.

3- الإسهام الذي تمثله هذه الدراسة في التعرف على واقع حوكمة المؤسسات والسيطرة على الفساد لدى شركات التأمين في ليبيا.

4- يؤمل أن تساهم نتائج هذه الدراسة في تسليط الضوء على اعتماد حوكمة المؤسسات في كافة المؤسسات الليبية.

7.1 منهجية الدراسة:

1.7.1 منهج الدراسة :نظرا لطبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى لتحقيقها تم الاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي من خلال دراسة الظاهرة كما هي عليه في الواقع الراهن ووصفها وصفاً دقيقاً يعبر عنها تعبيراً كمياً وكيفياً.

2.7.1 مصادر البيانات :

أ. المصادر الثانوية : عن طريق استقراء أدبيات الموضوع والبحث فيما توفر من مصادر مثل الكتب والدوريات والرسائل العلمية وكل ماهو متاح في حدود إمكانيات الباحثين.

ب. المصادر الأولية : عن طريق تصميم وإعداد أداة الدراسة والمتمثلة في استمارة الاستبانه التي أعدت بالخصوص من أجل الحصول على بيانات من خلال إجابات المبحوثين وإخضاعها للمعالجات الإحصائية الملائمة وصولاً للنتائج وتقديم التوصيات بالخصوص.

8.1 مجتمع الدراسة وعينتها:

- تمثل مجتمع الدراسة في كافة العاملين بالمستويات الإدارية في شركة ليبيا للتأمين فرع الخمس وشركة الثقة للتأمين طرابلس، حيث كان المجتمع والعينة على النحو الآتي:

جدول رقم (1) يبين مجتمع وعينة الدراسة

البيئة	المجتمع	العينة	نوع العينة	النسبة
شركة ليبيا للتأمين فرع الخمس	27	27	مسح شامل	%100
شركة الثقة للتأمين طرابلس	124	50	عشوائية بسيطة	%40
المجموع	151	77	%50.9	

9.1 حدود الدراسة:

تمثلت حدود الدراسة في:

1.9.1 : الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على موضوع حوكمة المؤسسات والسيطرة على الفساد.

2.9.1 : الحدود المكانية : تم إجراء الدراسة في شركة ليبيا للتأمين فرع الخمس وشركة الثقة للتأمين طرابلس.

3.9.1 : الحدود الزمنية: تم إعداد الدراسة خلال الشهور (يونيو، وأغسطس، وسبتمبر) لسنة 2019م.

10.1 مصطلحات الدراسة :

حوكمة المؤسسات :

مجموعة من القواعد والأسس واللوائح تحدد بيان ونوع المنظمة والعلاقات بين القائمين على إدارة المنظمة ومجلس الإدارة وجميع الأطراف ذات العلاقة . (الباوندي، 2016).

الفساد الإداري :

تلك السلوكيات المخالفة للأنظمة والقوانين النافذة التي تتعارض مع القيم والأخلاقيات المجتمعية والوظيفية لتحقيق مصالح مادية أو معنوية على حساب المصلحة العامة وبشكل متعمد ومقصود سواء كان ذلك بصورة سرية أم علنية (آل الشيخ، 2007).

الرقابة الداخلية:

نظام داخلي للمؤسسة مصمم لتقديم ضمانات دقيقة وفاعلة فيما يتعلق بتحقيق الأهداف من حيث فاعلية وكفاءة العمليات ومصداقية إعداد التقارير والامتثال للوائح والقوانين المعتمدة (سليمان،2017).

الإفصاح والشفافية :

الامتثال لقواعد الحوكمة من خلال الاستبانة سنوية يتم تعبئتها من قبل الشركات كما تتضمن توقيع لجنة التدقيق على النموذج المعد بالخصوص وفقًا لشروط الحوكمة (سليمان ، 2017).

11.1 الدراسات السابقة:

- **دراسة (حليم ، 2007) بعنوان الحوكمة وأثرها على الاستثمار** ، دراسة تطبيقية على الجهاز المصرفي السوداني .

حيث هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية تطبيق الحوكمة وعلاقتها بزيادة تدفق الاستثمارات في السودان.

وتوصلت الدراسة إلى إن المؤسسات المالية في السودان تمارس مهامها بتطبيق الحوكمة ، كما أن هناك علاقة بين تطبيق الحوكمة وزيادة الاستثمارات.

- **دراسة (الشواورة ، 2009) بعنوان قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في الشركات المساهمة العامة الأردنية.**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ماهية حوكمة الشركات ودورها في تخفيض حجم التنازع ومستوى التضارب بين الأهداف لمختلف الفئات ذات العلاقة.

حيث كان أهم النتائج أن هناك دور كبير ومهم لحوكمة الشركات في الحد وتقليص حجم التنازع ومستوى التضارب في الأهداف لمختلف الفئات ذات العلاقة.

- **دراسة (محمد ، 2010) بعنوان أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة بقطاع البترول المصري.**

هدفت هذه الدراسة إلى زيادة الإنتاجية وتحقيق معدلات أرباح معقولة ، والتقليل من الفساد المالي والإداري.

أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة وجود بيئة مناسبة لتطبيق الحوكمة بقطاع البترول في مصر ، كما توجد العديد من مبادئ وقواعد الحوكمة يعمل بها في قطاع البترول المصري.

- **دراسة (النور ، 2011) بعنوان أثر تطبيق حوكمة الشركات في كفاءة الاداء في الشركات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية شركات المساهمة العامة السعودية،** حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التطبيق السليم لحوكمة الشركات على كفاءة الأداء وتوصلت إلى نتيجة رئيسية أن هناك أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بين تطبيق حوكمة الشركات وأداء مجلس الإدارة ما يساهم في تحسين أداء المجلس وبالتالي رفع كفاءة الشركة.
- **دراسة (معراج ، 2012) بعنوان نحو تفعيل دور الحوكمة المؤسسية في ضبط إدارة الأرباح في البنوك الجزائرية.**

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى فعالية الحوكمة في ضبط الفساد الإداري والمالي في المصارف الجزائرية والحد منه.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن البيئة التشريعية في الجزائر لا تتضمن بشكل صريح مفهوم حوكمة الشركات ، وان البنوك الجزائرية تُقدم على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات.

- **دراسة (المناصير ، 2013) بعنوان أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية.**

الهدف منها أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية.

وأهم النتائج التي توصلت إليها أن ما نسبته 85% من شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية تطبق قواعد حوكمة الشركات.

- **دراسة (الباوندي ، 2016) بعنوان حوكمة الشركات ودورها في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري والمالي دراسة تطبيقية على الشركة الأهلية للاسمنت.**

الهدف الرئيسي لهذه الدراسة إبراز أهمية تطبيق قواعد حوكمة الشركات ودورها في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري والمالي.

توصلت إلى نتيجة مفادها أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق قواعد الحوكمة ومكافحة الفساد الإداري والمالي.

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة :

1- من خلال ما يتم عرضه من الدراسات السابقة تم تعزيز وتقوية أهمية هذه الدراسة..

2- الاستفادة منها في الجانب العملي ابتداء من صياغة أداة الدراسة وانتهاء بالمعالجات الإحصائية المناسبة والنتائج والتوصيات.

3- هذه الدراسة تعد مكملة للدراسات السابقة حيث تناولت جانبًا لم يتم التطرق إليه فيما توفر أن الدراسات.

2 - الإطار النظري للدراسة

1.2 حوكمة المؤسسات

إن مفهوم حوكمة المؤسسات يُعد من المفاهيم الحديثة نسبياً وهو يعني بوجود عدد من الضوابط والمعايير في المؤسسات بغية أداء عمل أفضل ، وقد قدمت عدة تعريفات لهذا المفهوم نذكر منها (سليمان ، 2017):

1. مجموعة من الإجراءات والقواعد التي يتم بموجبها إدارة الشركة والرقابة عليها عن طريق تنظيم العلاقات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمساهمين وأصحاب المصالح بما في ذلك المسئولية الاجتماعية والبيئية للشركة.
2. عرفه Gabri dleoponovan السياسات الداخلية التي تشمل النظام والعمليات والأشخاص والتي تخدم احتياجات المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين من خلال توجيه ومراقبة أنشطة إدارة الأعمال الجيدة مقترنة بالموضوعية والمساءلة والنزاهة.
3. هو نظام للإدارة والتشغيل والسيطرة على الشركات بهدف تحقيق أغراضها وأهدافها الإستراتيجية القصيرة والطويلة لأجل الوصول إلى قناعة وإرضاء المساهمين وأصحاب المصالح والامتثال للمتطلبات القانونية والنظامية والبيئية.

1.1.2 مبادئ وقواعد حوكمة المؤسسات:

تقوم حوكمة المؤسسات على المبادئ التالية:

1. حماية حقوق حملة الأسهم.
2. معادلة عادلة لحملة الأسهم.
3. حماية دور أصحاب المصالح.
4. تحقيق مسؤوليات مجلس الإدارة والمساءلة.
5. التقليل من أوجه القصور التي تنشأ عن المخاطر الأخلاقية وسوء الاختيار.
6. تعزيز الرقابة الداخلية.
7. اعتماد مبدأ الإفصاح والشفافية.
8. تعزيز الكفاءة الداخلية من خلال اللجان و المشاركة .

2.1.2 ضوابط حوكمة الشركات:

إن الهدف من آليات الحوكمة والضوابط هو التقليل من أوجه القصور التي تنشأ عن الانحرافات الأخلاقية ورصد سلوك المديرين ، حيث يقوم طرف ثالث مستقل بمراقبة المعلومات التي تقدمها الإدارة للمستثمرين ، حيث يعتبر الالتزام بالرقابة الداخلية المرجعية الرئيسية لتحديد هذه الضوابط ومنها:(سليمان، 2017).

1. الرصد من جانب مجلس الإدارة :

حيث أن مجلس الإدارة يتمتع بالصلاحيات اللازمة في إدارة الشركة ضمن القانون وهو الجهة القادرة على رصد المديرين التنفيذيين في أداء أعمالهم وتوفير الضمانات اللازمة للمستثمرين.

2. الرقابة الداخلية:

إن الحرص على وجود رقابة داخلية تمارس ضمن ضوابط محددة من خلال الأنظمة والتعليمات والتي يقوم بها التدقيق الداخلي والخارجي وبإشراف مباشر من لجنة التدقيق يضمن وجود الثقة بالتزام إدارات الشركة وموظفيها بالتعليمات والقوانين.

3.1.2 أهمية حوكمة الشركات:

إن لحوكمة الشركات أهمية بالغة تتمثل في : **(قرواني ، 2015)**

1. أداة لتطبيق مبدأ محاسبة المسئولة من اجل تحديث وتطوير الإدارة.
2. ضمان عدم قيام مجلس الإدارة بإساءة استخدام سلطاته سواء للمصالح الذاتية أمل لإضرار بالآخرين.
3. الحصول على قوائم مالية للشركات تتسم بدرجة عالية من الشفافية والإفصاح.
4. فرض الرقابة الجيدة من اجل الرقي بمحتوى الشركات وضمان أداء فعال.
5. الشفافية في إجراءات المحاسبة والمراجعة والحد من الفساد.
6. محاربة التصرفات والأعمال السلبية والمنحرفة في الجانب الإداري والمالي والأخلاقي.

4.1.2 العوامل المحددة لحوكمة الشركات:

تواجه عملية تطبيق حوكمة الشركات عوامل يمكن حصرها في :**(قباجة ، 2008).**

1. محددات داخلية:

وتتمثل في القواعد والأسس والإجراءات التي عن طريقها يتم تحديد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة والموزعة بين مجلس الإدارة والجمعية العمومية والمديرين التنفيذيين ، حيث توفر هذه العناصر وتطبيقها مفاده تخفيض حدة التعارض بين توجهات ومصالح هذه الأطراف الثلاثة.

2. محددات خارجية:

وتشير هذه النقطة إلى القوانين ذات البعد التنظيمي للنشاط الاقتصادي للدولة والتي تعمل في ظله الشركات وأداة تنظم سير الأعمال فيها ، وكذلك وجود عنصر التمويل اللازم للشركات من خلال توفير نظام مالي مشجع للعمل والاستثمار علاوة على وجود أجهزة رقابية تتمتع بكفاءة عالية تعمل على إحكام الرقابة على الشركات والتحقق من صحة سير العمل من التقارير والمعلومات المالية والأنشطة ذات العلاقة.

5.1.2 مقومات فاعلية قواعد حوكمة الشركات:

إن أي نظام بحاجة إلى عدد من العناصر والركائز والمقومات التي من شأنها أن تضمن لكل مؤسسة الوصول إلى أهدافها وتحقيق غاياتها بكل كفاءة وفاعلية ومن بين هذه المقومات: **(قباجة ، 2008)**

1. وجود أنظمة إدارية داخلية على درجة عالية من الكفاءة والفاعلية
2. وجود قوانين وتشريعات تعنى بحقوق المساهمين كحق التصويت وحق انتخاب مجلس الإدارة وبيان المسؤوليات الإشرافية والتنفيذية وتحديد المهام والأدوار.
3. وجود نضام حوكمة فعال داخل الشركة يعمل على تنظيم الاجتماعات والاتصالات بين كافة الإدارات وتحديد الصلاحيات وإجراء مراجعات مستمرة.
4. وجود لجنة تدقيق ومتابعة داخل الشركات من ذوي الكفاءة والمهنية وذات طابع مستقل.

2.2 الفساد الإداري :

1.2.2 ماهية الفساد الإداري:

لايمكن الاتفاق على وجود تعريف موحد للفساد الإداري وهذا راجع إلى عديد الأسباب ولعل من بينها تعقد ظاهرة الفساد وتشعب معالمها وأسبابها واختلاف مناهج دراستها وتعدد أشكال التعبير عنها ، إضافة إلى تنوع خلفيات الباحثين ، لذا كان تعدد التعاريف لهذه الظاهرة ، ومن بين هذه التعاريف: **(مفيد ، 2010)**

- منظمة الشفافية الدولية عرفت الفساد بأنه " استغلال السلطة من اجل المنفعة الخاصة ".
- أما البنك الدولي عرف الفساد على "انه إساءة استغلال الوظيفة العامة للكسب الخاص" .

والفساد الإداري هو كل المحاولات التي يقوم بها عدد من المسئولين حيث يغلبون المصلحة الخاصة غير المشروعة على حساب المصلحة العامة متجاوزين القيم والقوانين التي تم التعهد باحترامها وتطبيقها.**(الغالبي وآخرون ،2012)**.

ويمثل الفساد الإداري استغلال السلطة والنفوذ لتحقيق مكاسب شخصية سواء كانت مادية أو معنوية بشكل يتعارض مع القوانين واللوائح سواء كان ذلك بشكل فردي ام جماعي. **(مفيد ، 2010)**.

2.2.2 مظاهر الفساد الإداري:

الفساد الإداري ظاهرة إنسانية حيث كان في البدايات الأولى سلوك لا يخضع لمعايير علمية أو ضوابط محكمة **(عبد المؤمن،2004)**.

وقد تباينت الرؤى النظرية والفكرية حيث تمثلت مظاهر الفساد الإداري في عدة جوانب :**(الغالبي وآخرون ،2012)**.

1.الجانب الأخلاقي :

وفق هذا الجانب فان الفساد يعد ظاهرة قيمة وسلوكية تتجسد بحالات سلبية وممارسات منحرفة ، حيث يتطلب الأمر المجانبة والمعالجة بكافة الأساليب والوسائل .

2.الجانب الثقافي:

من خلال هذا المظهر يعد الفساد ظاهرة متشعبة الأبعاد ولأسباب والنتائج وخذه الظاهرة تتميز كونها سلوكا منتظما يتميز بالاستمرارية وتحوي عدد من النظم الفرعية المنحرفة وفق المعايير الوظيفية والقيمية .

3.الجانب الوظيفي:

وفق هذا الجانب فان الفساد علاوة عن كونه انحرافا عن النظام القيمي فإن الطابع الذي يميزه هو الانحراف عن نظم العمل وقوانينه ولوائحه.

4.الجانب الحضاري:

يرتبط هذا الجانب بدرجة كبيرة بظاهرة التخلف، حيث يُعد الفساد الإداري ظاهرة أسبابها انتشار الممارسات الفردية والجماعية غير الأخلاقية.

3.2.2 أسباب الفساد الإداري:(الكبيسي ، 2000)

1.الأسباب السياسية:

إن غياب الإدارة السياسية يؤدي إلى غياب المؤسسات بكافة أنواعها السياسية والقانونية والتشريعية ، حيث تبرز عديد من المظاهر المنحرفة والابتزاز والإقصاء والتهديد وتبدأ تتعطل

بشكل كبير آليات ووسائل الرقابة في الدولة وتختفي المساءلة والمحاسبة في المؤسسات العامة والخاصة والقضاء ليس له تأثير ولا وجود تجاه المسئولين والجهات الرقابية لا تطال الفاسدين والمنحرفين.

2.الأسباب الاقتصادية:

وتتمثل هذه الأسباب في تردي الوضع الاقتصادي وتدني الأجور وانتشار البطالة وظهور الطبقات والتباينات لاختلاف قيمة المرتبات والأجور وانخفاض المستوى المعيشي وازدياد المعاملات المشبوهة.

3. الأسباب الاجتماعية:

انتشار الفساد في الحياة العامة حيث يطغى على سلوكيات الأفراد والجماعات داخل المجتمع وانتشار مظاهر الرشوة والمحاباة والوساطة من جانب والإقصاء من جانب آخر وتبرز ثقافة الفساد حيث يصعب مقاومته وعلاجه ، حيث لا ينظر للفساد بأنه انحراف يجب مقاومته والقضاء عليه بل يكون جزء من ثقافة المجتمع ومكوناته.

4.2.2 آثار الفساد الإداري(انعم ، عبد المؤمن ،2004)

1. الآثار الإدارية:

يؤدي الفساد إلى الإضرار بمصداقية الأجهزة الإدارية والقضائية وانعدام الثقة بين مؤسسات الدولة وبين الجمهور ويؤدي الفساد إلى إضعاف تطبيق القواعد والقوانين ويضعف الجانب الرسمي للدولة.

2. الآثار الاقتصادية:

يُعد الفساد الإداري والمالي اكبر عائق للتنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث يؤدي إلى إضعاف النمو الاقتصادي بكافة أنواعه فالفساد سلوك ضار وعامل هدام لكافة الإمكانات والقوى الاقتصادية لدى الدولة..

3. الآثار السياسية:

انتشار الفساد داخل المجتمع يؤدي إلى الإضرار بالجانب السياسي ، حيث عدم الاستقرار وازدياد مستويات الصراع داخل النخبة الحاكمة وفساد الإدارة وتردي الأوضاع على كافة الصعد.

4. الآثار الاجتماعية:

تتمثل في انتشار الأمراض الاجتماعية مثل الرشوة والمحسوبية والوساطة والإقصاء والتخوين وتفضيل المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة ، وبالتالي تنتشر الجريمة والتمرد على القيم المجتمعية .

5.2.2 دور آليات حوكمة المؤسسات في مكافحة الفساد الإداري والمالي(الباوندي،2016)

أولا - دور الآليات الداخلية للحكومة:

1. دور مجلس الإدارة:

يتمثل الدور في حماية رأس المال المستثمر في الشركة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة وذلك من خلال صلاحياته القانونية في تعيين ومكافأة وإعفاء الإدارة العليا، كما أن مجلس الإدارة الذي يتمتع بالقوة يشارك بفاعلية في وضع إستراتيجية المؤسسة ويقدم الحوافر المناسبة للإدارة ويراقب سلوكها ويقوم أدائها .

2. دور لجنة المراجعة:

تساهم لجنة المراجعة في زيادة الثقة والشفافية المتعلقة بالمعلومات المالية التي تفصح عنها المؤسسات وإشرافها على وظيفة التدقيق الداخلي وكذلك دورها في دعم الجهات والهيئات المختصة بالتدقيق الخارجي وزيادة استقلاليتها إضافة عن دورها في التأكيد على الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات.

3.دور المراجعة الداخلية:

يتمثل هذا الدور من خلال الأنشطة التي تهدف إلى زيادة المصداقية وتحقيق العدالة وتحسين تصرفات وسلوكيات كافة العاملين في المؤسسات التابعة للدولة والتقليل من المخاطر المرتبطة بالفساد الإداري والمال.

ثانياً –دور الآليات الخارجية للحوكمة:

1. دور المراجعة الخارجية:

يقوم المراجعون الخارجيون بمساعدة المؤسسات على تحقيق المساءلة والنزاهة وتحسين الإجراءات والعمليات والممارسات فيها وبالتالي يجسدون جانب كبير من الثقة بين أصحاب المصالح والمواطنين بشكل عام.

2. دور القوانين والتشريعات:

تمثل القوانين والتشريعات دور كبير ومؤثر في محاربة ومنع وقوع الفساد بشتى أنواعه وصورة.

3. دور منظمة الشفافية العالمية:

يظهر هذا الدور من خلال ممارسة الضغوط بغية محاربة الفساد الإداري والمالي، فعلى سبيل المثال منظمة التجارة العالمية تعمل كوسيلة ضغط من اجل تحسين النظم المالية والمحاسبية وقطاع المصارف ،حيث تمارس عن طريق اللجان ضغوطاً للالتزام بقواعد الحوكمة فيها.

3- الإطار العملي للدراسة

1.3 منهجية الدراسة والأساليب الإحصائية

1.1.3 مجتمع الدراسة :

يتمثل مجتمع الدراسة في العاملين بشركة ليبيا للتأمين وشركة الثقة للتأمين والبالغ عددهم 151 موظف وقد تم اتباع أسلوب المسح الشامل بالنسبة لشركة ليبيا للتأمين 27 في حين تم اتباع نظام أسلوب العينة العشوائية البسيطة للعاملين بشركة الثقة للتأمين البالغ عددها 50 مفردة.

جدول رقم (2) عدد الاستمارات الموزعة والصالحة للتحليل.

البيئة	المجتمع	العينة	الاستمارات	المسترجع منها	الفاقد	غير الصالحة	الصالحة للتحليل	نوع العينة	نسبة العينة
شركة ليبيا للتأمين فرع الخمس	27	27	27	20	7	صفر	20	مسح شامل	%100
شركة الثقة للتأمين طرابلس	124	50	50	24	26	02	22	عشوائية بسيطة	%40
المجموع	150	77	77	44	33	02	42	%50.9	

2.1.3 أداة الدراسة

للحصول على المعلومات الضرورية لمتغيرات الدراسة، تم إعداد صحيفة استبانه خاصة من اجل معرفة أراء مجموعة من العاملين في شركة ليبيا للتأمين فرع الخمس و شركة الثقة للتامين طرابلس حول موضوع البحث، وقد تم تصميم استبانه الدراسة باستخدام مقياس ليكرث الخماسي وفقاً للدرجات التالية:

جدول رقم (3) قيم مقياس لكيرث وطول خلية المقياس

الرقم	الإجابة على العبارات	طول الخلية	درجة الموافقة
1	غير موافق بشدة	1- 1.791	ضعيفة جداً
2	غير موافق	1.80- 2.59	ضعيفة
3	محايد	2.60-3.39	متوسطة
4	موافق	3.40-4.19	مرتفعة
5	موافق بشدة	4.20 – 5	مرتفعة جداً

3.1.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

لتحقيق أهداف وفرضيات البحث قام الباحثان بتفريغ وتحليل الاستبيان عن طريق برنامج spss وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية

1. معامل ألفا كرونباخ: للتأكد من ثبات عبارات الاستبانه ،ومدى تجانسها وانسجامها مع إشكالية البحث وفرضياته.
2. صدق مقياس البحث، وذلك للتأكد من قدرة المقياس على قياس الظاهرة المراد قياسها.
3. الجداول التكرارية ، وذلك لحصر أعداد المشاركين ونسبهم المئوية.
4. مقاييس النزعة المركزية والمتمثلة في المتوسط الحسابي، واستخدام مقاييس التشتت مثل الانحراف المعياري لتحديد انحراف الإجابات عن متوسطها الحسابي، اختبار t:وذلك للتعرف على ما إذا كان متوسط درجة الموافقة لكل عبارة أو كل متغير من متغيرات البحث يزيد أو يقل عن قيمة معينة عند مستوى دلالة معنوية 5% .
5. معامل ارتباط بيرسون لقياس الارتباط بين محاور الدراسة.

جدول رقم (4) نتائج اختبار معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانه .

محاور الاستبيان	عدد العبارات	الثبات	الصدق
حوكمة المؤسسات بعد الرقابة الداخلية الإفصاح والشفافية	14	0.882	0.939
الفساد	7	0.784	0.885
جميع محاور الاستبيان	0.887		0.941

يتضح من الجدول رقم (4) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة لجميع محاور الاستبيان ، وبذلك تأكد الباحثون من صدق وثبات استبيانه البحث وبالتالي صلاحيتها للتحليل واختبار فرضياته.

2.1.3 - أداة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من العاملين في شركتي ليبيا للتأمين فرع الخمس وشركة الثقة للتأمين طرابلس على النحو الآتي:

4.1.3 - تحليل متغيرات الدراسة:

أولا - تحليل العوامل الشخصية لعينة الدراسة:

جدول رقم (5) التوزيع التكراري بحسب متغيرات العوامل الشخصية لعينة الدراسة.

النوع	ذكر	أنثى	-	-	المجموع
العدد	30	12	-	-	42
النسبة	%71.4	%28.6	-	-	%100
العمر	اقل من 30	من 30 إلى اقل من 40	من 40 إلى اقل من 50	من 50سنة فأكثر	
العدد	7	12	16	7	42
النسبة	%16.7	%28.6	%38.1	%16.7	%100
المؤهل	متوسط	عالي	جامعي	فوق الجامعي	
العدد	12	6	23	1	42
النسبة	%28.6	%14.3	%54.8	%204	%100
الوظيفة	مدير إدارة	رئيس قسم	رئيس وحدة	موظف	
العدد	5	5	1	31	42
النسبة	11.9	11.9	2.4	%73.8	%100
سنوات الخبرة	اقل من 5 سنوات	من 5 إلى اقل من 10 سنوات	من 10 إلى اقل من 15 سنة	من 15 سنة فأكثر	
العدد	10	3	8	21	42
النسبة	%23.8	%7.1	%19	%50	%100

يتضح من خلال الجدول رقم (5) ما يتعلق بمتغير العمر أن ما نسبته 71.4 % هم من فئة الذكور وهذا يعكس الطبيعة المجتمعية للمجتمع الليبي حيث عزوف نسبة كبيرة من العنصر النسائي في الانخراط للعمل في الشركات سواء كانت الإنتاجية أم الخدمية.

أما ما يتعلق بمتغير العمر من الملاحظ أن الفئة العمرية من 30 إلى أقل من 50 سنة كانت مجموع ما نسبته 66.7 وهذا مؤشر على أن النسبة الأعلى هم من فئة الشباب وتتميز بالقدرة العلمية العملية وهذا ما يعكس جانب من مصداقية البيانات والمعلومات ومدى ارتباطها بالواقع.

وبالنظر إلى متغير المؤهل العلمي ومن خلال الجدول يتضح أن النسبة الأعلى تمثلت في المؤهل العلمي الجامعي حيث بلغت النسبة 54.8 وهذا يدل على تمتع هذه الفئة بالنضج العقلي والفكري الأمر الذي ينعكس على مصداقية الإجابات بالاستناد إلى مؤهلاتهم العلمية.

وبالنظر إلى متغير الوظيفة فإن النسبة الأعلى هي فئة الموظف وبلغت النسبة 73.8% وهذا يعكس طبيعة عمل الشركتين إضافة إلى أن الموظفين هم الفئة المباشرة لأداء الأعمال ويمكن الاعتماد عليهم في التعرف على واقع الشركة فيما يتعلق بأبعاد الدراسة .

أما فيما يتعلق بمتغير السنوات الخبرة فإن مجموع ما نسبته 69% تمثلت في الفترة من 10 إلى أكبر من 25 سنة وهذا مؤشر على الجانب المعلوماتي والعملي لهذه الفئة الأمر الذي يدل على انعكاس ذلك على أداء الأعمال من جهة ونتائج الدراسة من جهة أخرى من خلال البيانات المجمعة.

ثانياً – تحليل محاور الدراسة:

المحور الأول : حوكمة المؤسسات

جدول رقم (6) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار t لعبارات المحور الأول.

محاور الدراسة	العبارات	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	اختبار t	المعنوية sig	N	الترتيب	درجة الموافقة
العبارات المتعلقة ببعد الرقابة الداخلية	نظام الرقابة الداخلية مصمم بإحكام ويضمن تحقيق الأهداف بأقل ما يمكن من الانحرافات.	.916	3.88	6.232	0.000	42	الثامنة	مرتفعة
	يشمل نظام الرقابة الداخلية كافة المستويات الإدارية.	1.035	3.95	5.964	0.000	42	الخامسة	مرتفعة
	يمتثل موظفو الرقابة الداخلية لكافة القوانين واللوائح المعمول بها في نطاق	.950	4.02	6.987	0.000	42	الرابعة	مرتفعة جدا

	العمل المكلفين به							
	يتم إشراك عدد من الأطراف كالمدراء التنفيذيين في إعداد السياسة العامة والمعايير الخاصة بالمساءلة .	.906	3.90	6.475	0.000	42	السابعة	مرتفعة
	تعمل الرقابة الداخلية على اعتماد إجراءات مصاحبة للأنشطة والأعمال داخل المؤسسة لتفادي الأخطاء قبل وقوعها.	.942	3.88	6.059	0.000	42	الثامنة	مرتفعة
	يتم تحديد المعلومات عن طريق تقارير تحوي جوانب إدارية ومالية وتشغيلية في إطار زمني يمكن المسؤولين من السيطرة على سير الأعمال تحقيقاً للأهداف المرسومة .	.894	3.93	6.730	0.000	42	السادسة	مرتفعة

	يتمتع موظفو الرقابة الداخلية بمهارات وإمكانيات وقدرات معلوماتية ومهنية تمكنهم من أداء المهام الموكلة إليهم	.825	3.95	7.481	0.000	42	الخامسة	مرتفعة
العبارات المتعلقة ببعد الإفصاح والشفافية	يوجد ميثاق يوضح التزام إدارة المؤسسة بقواعد الحوكمة باعتبارها على قناعة بأهمية وجودها.	.926	3.86	6.000	0.000	42	التاسعة	مرتفعة
	تعتبر عملية الإفصاح والشفافية بخصوص قواعد ونظم العمل وكيفية سيره ذات أهمية قصوى بالنسبة لحوكمة المؤسسات .	.842	4.21	9.346	0.000	42	الثانية	مرتفعة جدا
	يتم تعبئة بطاقة تقييم أداء المؤسسة بما يتعلق	.898	3.79	5.670	0.000	42	العاشرة	مرتفعة

	بالالتزام بضوابط حوكمة المؤسسات بما يمكنها من إيضاح واقع العمل .							
	توجد شفافية تامة فيما يتعلق بحقوق المساهمين وأصحاب المصالح ذوي العلاقة مع المؤسسة .	.973	3.93	6.187	0.000	42	السادسة	مرتفعة
	هناك دور كبير وبارز للمسؤولين في المؤسسة للمحافظة على شفافية الإجراءات والمعاملات بما يضمن كفاءة العمل وفاعليته .	.878	3.90	6.677	0.000	42	السابعة	مرتفعة
	تعتمد عملية الإفصاح والشفافية داخل الشركة على مدى توفر المعلومات والبيانات	.813	4.21	9.685	0.000	42	الثانية	مرتفعة جدا

	وتحري الدقة فيها .						
	تعتبر الوسائل التقنية الحديثة عاملا مهما ورافدا من روافد الإفصاح والشفافية .	.885	4.26	9.240	0.000	42	الأولى	مرتفعة جدا
	لدى المؤسسة صفحة على المواقع الالكترونية يتم فيها نشر كل ما يتعلق بنشاطات ومهام وأعمال وأهداف المؤسسة وكافة المعلومات للإطراف ذوي العلاقة .	.730	4.17	10.361	0.000	42	الثالثة	مرتفعة
	المتوسط العام		3.99		مرتفعة			

من الجدول رقم (6) نلاحظ أن أغلب إجابات عينة الدراسة تتجه نحو مستوى (الموافقة) في مقياس ليكرث الخماسي وكان ذلك في العبارات نظام الرقابة الداخلية مصمم بإحكام ويضمن تحقيق الأهداف بأقل ما يمكن من الانحرافات- يشمل نظام الرقابة الداخلية كافة المستويات الإدارية- يتم إشراك عدد من الأطراف كالمدراء التنفيذيين في إعداد السياسة العامة والمعايير الخاصة بالمساءلة- يتم تحديد المعلومات عن طريق تقارير تحوي جوانب إدارية ومالية وتشغيلية في إطار زمني يمكن المسؤلين من السيطرة على سير الأعمال تحقيقاً للأهداف المرسومة، يتمتع موظفو الرقابة الداخلية بمهارات وإمكانيات وقدرات معلوماتية ومهنية تمكنهم من أداء المهام الموكلة إليهم- يوجد ميثاق يوضح التزام إدارة المؤسسة بقواعد الحوكمة باعتبارها على قناعة بأهمية وجودها- تعتبر عملية الإفصاح والشفافية بخصوص قواعد ونظم العمل وكيفية سيره ذات أهمية قصوى بالنسبة لحوكمة المؤسسات- يتم تعبئة بطاقة تقييم أداء المؤسسة بما يتعلق

بالالتزام بضوابط حوكمة المؤسسات بما يمكنها من إيضاح واقع العمل- توجد شفافية تامة فيما يتعلق بحقوق المساهمين وأصحاب المصالح ذوي العلاقة مع المؤسسة- هناك دور كبير وبارز للمسؤولين في المؤسسة للمحافظة على شفافية الإجراءات والمعاملات بما يضمن كفاءة العمل وفاعليته أما باقي العبارات يمتثل موظفو الرقابة الداخلية لكافة القوانين واللوائح المعمول بها في نطاق العمل المكلفين به - تعتمد عملية الإفصاح والشفافية داخل الشركة على مدى توفر المعلومات والبيانات وتحري الدقة فيها- تعتبر الوسائل التقنية الحديثة عاملا مهما ورافدا من روافد الإفصاح والشفافية- لدى المؤسسة صفحة على المواقع الالكترونية يتم فيها نشر كل ما يتعلق بنشاطات ومهام وأعمال وأهداف المؤسسة وكافة المعلومات للأطراف ذوي العلاقة فاتجهت آرائهم إلى مستوى (الموافقة بشدة) ، وبصفه عامة نجد أن عينة الدراسة كانت إجاباتها بالتوافق وبالتالي كانت مرتفعة وبنسبة 3.99 وهذا يدل على أن الشركات قيد الدراسة تولي اهتماماً كبيراً فيما يتعلق بالرقابة الداخلية والإفصاح والشفافية في أداء أعمالها.

المحور الثاني : الفساد

جدول رقم (7) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار t لعبارات المحور الثاني.

العبارات	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	اختبار t	المعنوية sig	N	الترتيب	درجة الموافقة
ان تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات تضمن أداء الأعمال بصورة سليمة وبعيدة عن الانحرافات .	.813	4.21	9.685	0.000	42	الخامسة	مرتفعة جدا
ان عملية تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات تعد من الاستراتيجيات الرئيسية للمحافظة على موارد المنظمة	.701	4.26	11.675	0.000	42	الثالثة	مرتفعة جدا
ان التزام العاملين في المؤسسة يعد احد أهداف تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات .	.739	4.45	12.733	0.000	42	الأولى	مرتفعة جدا
تساهم عملية حوكمة المؤسسات في منح وإكساب	.742	4.29	11.230	0.000	42	الثانية	مرتفعة جدا

سمعة جيدة للمؤسسة أمام عملائها والمجتمع .							
تضمن عملية تطبيق الحوكمة عدم حدوث انحرافات وتجاوزات في العمل	.832	4.12	8.713	0.000	42	السادسة	مرتفعة
ان التطبيق الفعلي لحوكمة المؤسسات يمنع استغلال موارد المؤسسة في تحقيق مكاسب ومصالح شخصية	.790	4.24	10.151	0.000	42	الرابعة	مرتفعة جدا
يعتبر تطبيق حوكمة المؤسسات حائل دون استخدام واستغلال السلطة في الإضرار بمصالح الأطراف ذوي العلاقة من مساهمين وعملاء.	.869	4.02	7.633	0.000	42	السابعة	مرتفعة
لتحقيق درجة عالية من النزاهة والموضوعية بعيدة عن المحاباة والتحيز والتمييز بين الأفراد مرده تطبيق فاعل لحوكمة المؤسسات.	.708	4.29	11.763	0.000	42	الثانية	مرتفعة جدا
المتوسط العام		4.23		مرتفعة جدا			

من الجدول رقم (7) نلاحظ أن أغلب إجابات عينة البحث تتجه نحو مستوى (الموافقة بشدة) في مقياس ليكرث الخماسي وكان ذلك في العبارات رقم إن تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات تضمن أداء الأعمال بصورة سليمة وبعيدة عن الانحرافات، إن عملية تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات تعد من الاستراتيجيات الرئيسية للمحافظة على موارد المنظمة- إن التزام العاملين في المؤسسة يعد أحد أهداف تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات، تساهم عملية حوكمة المؤسسات في منح وإكساب سمعة جيدة للمؤسسة أمام عملائها والمجتمع، إن التطبيق الفعلي لحوكمة المؤسسات يمنع استغلال موارد المؤسسة في تحقيق مكاسب ومصالح شخصية - لتحقيق درجة

عالية من النزاهة والموضوعية بعيدة عن المحاباة والتحيز والتمييز بين الأفراد مرده تطبيق فاعل لحوكمة المؤسسات أما في العبارتين تضمن عملية تطبيق الحوكمة عدم حدوث انحرافات وتجاوزات في العمل- إن التطبيق الفعلي لحوكمة المؤسسات يمنع استغلال موارد المؤسسة في تحقيق مكاسب ومصالح شخصية فاتجهت الآراء إلى مستوى (الموافقة) ، وبدلك فان متوسط درجة الموافقة على عبارات المحور الثاني كانت مرتفعة جدا وبنسبة 4.23 وهذا يؤكد افتراض الباحثين أن عمليات الحوكمة داخل الشركتين قيد الدراسة تساهم بشك كبير جدا في الحد من الفساد.

ثالثاً : تحليل الارتباط:

إن اختبار العلاقة الارتباطية بين حوكمة المؤسسات من خلال بعد الرقابة الداخلية والشفافية والإفصاح في السيطرة على الفساد الإداري بشركات التامين قيد الدراسة كانت على النحو الآتي:

جدول رقم (8) يبين تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة.

	الفساد	بعد الرقابة الداخلية	بعد الشفافية والإفصاح
الفساد	1	0.449*	0.336*
Sig (2-tailed)		0.003	0.03
N	42	42	42
بعد الرقابة الداخلية	0.449*	1	0.766*
Sig (2-tailed)	0.003		0.000
N	42	42	42
بعد الشفافية والإفصاح	0.336*	0.766*	1
Sig (2-tailed)	0.30	0.000	
N			

من خلال الجدول رقم (8) تبين وجود علاقة ارتباط طردية متوسطة بين بعد الرقابة الداخلية والفساد الإداري حيث بلغ معامل الارتباط (.0449) عند مستوى معنوية (0.003) وهو اقل من 0.05 ، وكذلك وجود ارتباط ضعيف بين الفساد وبعد الشفافية والإفصاح وكانت قيمة الارتباط (0.336) عند مستوى معنوية 0.03 وهو اقل من 0.05 ، كما تشير النتائج إلى وجود ارتباط قوي بين بعد الرقابة الداخلية وبعد الشفافية والإفصاح حيث بلغت قيمة المعامل (0.766) عند مستوى معنوية 0.05.

4.1.3 النتائج والتوصيات

1.4.1.3– النتائج:

1. بينت الدراسة أن نظام الرقابة الداخلية دقيق ومصمم بإحكام ويشمل كافة المستويات الإدارية وكذلك اعتماد عملية الرقابة المصاحبة تفاديًا للأخطاء والانحرافات.
2. من خلال الدراسة تبين أن موظفي الرقابة الداخلية لديهم قدر كاف من الإمكانيات فيما يتعلق بتوفر المهارات، ووجود نظام اشراك الأطراف ذات الأهمية في الشركة وانتهاج معايير حاكمة.
3. أوضحت الدراسة بإعتماد ميثاق يعني بوجود عمليات الإفصاح والشفافية بخصوص سير العمل وتوفر جانب الدقة ببيان واقع العمل من خلال بطاقات تقييم الأداء المؤسسي.
4. كشفت الدراسة عن الاهتمام والتركيز على حقوق المساهمين وأصحاب المصالح وذوي العلاقة ببيان وإيضاح كافة المعاملات بغية بناء جسور الثقة بين الشركة والمساهمين بها.
5. أظهرت الدراسة وجود علاقة ارتباط طردية بين أبعاد الحوكمة والمتمثلة في (بعد الرقابة الداخلية وبعد الإفصاح والشفافية في السيطرة على الفساد الإداري بمعنى كلما توفرت مقومات الرقابة الداخلية والإفصاح والشفافية كلما أدى ذلك إلى السيطرة على الفساد والحد منه.
6. بينت الدراسة أن هناك اقتناع كبير من قبل شركات التامين المعنية بالدراسة بأهمية تطبيق مبادئ الحوكمة لما لها من دور كبير في أداء المهام والأعمال بشكل يضمن تحقيق المصلحة العامة ويقلل من الفساد.

2.4.1.3 – التوصيات:

1. زيادة الاهتمام من قبل شركات التامين بالمداخل الحديثة لمحاربة الفساد والتي تعد حوكمة المؤسسات في مقدمتها.
2. توجيه المزيد من الاهتمام فيما يتعلق بالشفافية والإفصاح كمدخل من مداخل محاربة الفساد.
3. تعزيز نظم الرقابة الداخلية لشركات التأمين بما يضمن الحد من الفساد الإداري والمالي.
4. زيادة وتكتيف البرامج التدريبية (داخليًا وخارجيًا) فيما يتعلق بالموظفينحول اعتماد إجراءات سليمة وواضحةلسير العمل تفاديًا لحدوث أي انحرافات أو قصور في أداء الأعمال.
5. المحافظة على استمرارية العلاقة مع المساهمين وذلك بانتهاج طرق داعمة وتقوية جسور الثقة لدى الأطراف المعنية.

4/2 المصادر

1- آل الشيخ، خالد عبد الرحمن (2007) الفساد الإداري، انماطه وأسبابه وسبل مكافحته نحو بناء نموذج تنظيمي "رسالة دكتوراه" غير منشورة جامعة نايف للعلوم الأمنية الرياض.

2- الباوندي ،مصطفى(2016)، حوكمة الشركات ودورها في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري والمالي ، مجلة المعرفة ، العدد الثالث ، جامعة الزيتونه.

3- الغالبي واخرون (2012) المسؤلية الاجتماعية وأخلاقيات العمل، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان.

4- الشواورة، فيصل محمود (2009) قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في الشركات المساهمة الأردنية مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 25 العدد 2.

5- الكبيسي، عامر (2000) الفساد الإداري رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والمعالجة، المجلة العربية للإدارة ، المجلد 20 ، العدد 1.

6- المناصير ، عمر حسين فلاح (2013) أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية ، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل الجامعة الهاشمية الأردنية الزرقاء.

7- النور ، علي سعد (2011) أثر تطبيق حوكمة الشركات في كفاءة الأداء في الشركات المساهمة المدرجة في سوق الإدارية المالية السعودية ، اطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا الخرطوم.

8- انعم، سعيد عبدالمؤمن (2004)، الفساد المالي والإداري ، الحالة اليمنية نموذجاً ، مجلة ندوة ، العدد 8 ، المجلد 15 .

9- ايمن ، عبدالحميد محمد(2010)، أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة لقطاع البترول المصري ، رسالة ماجستير في الإدارة العامة، أكاديمية الدراسات العليا ، القاهرة.

10- بن مصطفى ، مليطان (2017) أخلاقيات العمل الوظيفي وأثرها على الفساد الإداري، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية في مدينة مصراته، الندوة العلمية الأولى لقسم إدارة الأعمال حول أخلاقيات العمل الوظيفي (الواقع وتطلعات) كلية الاقتصاد والتجارة الخمس.

11- سليمان،سعيد،(2017) دليل قواعد الحوكمة الصادر عن هيئة الأوراق المالية والإدارية.

12- قباجة ، عدنان ، (2008) أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع في الشركات المدرجة في الأسواق المالية، أربد للبحوث العلمية، المجلد 10 ، العدد 1.

13- قرواني، أسامة (2015) أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة المعلومات المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي الجزائر.

14- عبد الحليم ، محمد فرج(2007)، الحوكمة وأثرها على الاستثمار، دراسة تطبيقية على السودان، المؤتمر العلمي لمهنة المحاسبة والمراجعة التحديات المعاصرة ، ابوظبي.

15- مفيذ، يونس (2010)، تأثير الفساد الإداري على الأداء الاقتصادي الحكومي، مجلة تنمية الرافدين، العدد 101، مجلد32 ، جامعة الموصل العراق.

16- هواري معراج وجديدي ادم(2012)، نحو تفعيل دور الحوكمة المؤسسية في ضبط إدارة الأرباح في البنوك التجارية الجزائرية، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة خضر بسكرة ، الجزائر.